الخميس ٢١ كانون الثاني ٢٠١٠

مركز الصفدي الثقافي – طرابلس

تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: تشريعات حول "الحق في الوصول إلى المعلومات" و "حماية كاشفي الفساد"

مداخلة الاستاز سامر عبدالله، المنسق العام لجمعية نحو المواطنية

كانت مشاركة جمعية نحو المواطنية، التي سأحدثكم عنها باختصار بعد قليل، كانت مشاركتها في الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات، تجربة غنية، على أكثر من مستوى. فقد ساهمت هذه التجربة بالدرجة الأولى بتعزيز ثقتنا بالعمل الجماعي المنسق و المنظم، حيث أن التحالف غير المسبوق، الذي نشأ بين جمعيات و مؤسسات إعلامية و وزارات و نوابا، عملوا سويا، للإضاءة على أهمية هذا الحق، و للضغط من أجل تمرير القانون المتعلق به، كان انجازا فريدا، سنستوحي منه بكل تأكيد في نشاطنا المستقبلي. كما ساهمت هذه التجربة في تثبيت التزامنا بالعمل المدني و قناعتنا بقدرته على تحقيق التغيير، أو البناء في اتجاه تحقيقه ، من خلال الأطر الديمقراطية التي يكفلها الدستور. عزز هذا الإلتزام، التجاوب الذي لمسناه لدى أعضاء الندوة البرلمانية، الذين استهدفهم نشاطنا، و الذين كانوا، على اختلاف مواقفهم من القانون، مجمعين على أهمية دور المجتمع المدني في دعم مسيرة النهوض بفكر المؤسسات في لبنان. لقد اخترنا، في جمعية نحو المواطنية، الإنضمام للشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات، تماشيا مع قناعتنا، أولا بأن هذا الحق هو ركن أساسي من أركان المعرفة التي يبنى عليها أي تحرك من أجل تحصين و تعزيز الحكم الصالح، و ثم لأن تبني هذا المبدأ سيؤدي، من دون شك، الى الإرتقاء بمستوى اداء الإدارة من جهة، و الى النهوض بمستوى مشاركة المواطن في قضايا الشأن العام، من جهة أخرى، انطلاقا من أن شفافية الإدارة، التي يعززها تطبيق القانون، موضوع هذا اللقاء، ستجعل المواطن حكما، حكما، بموجب قدرته المستجدة على الإطلاع و المعرفة بكيفية إدارة الدولة لشؤونه. لن أتطرق الى تفاصيل الأسباب الموجبة للقانون، حيث أن ذوو الإختصاص سيوردون شرحا وافيا عن الموضوع، و أود أن أوجه لهم التحية على الجهد الذي يبذلون في إطار هذا التحرك الوطني، و من مواقعهم المختلفة. لكنني سأتحدث باختصار عن أهمية القانون في سياق سعينا لخلق ظروف مواتية لتعميم ثقافة الحكم الصالح. ففي وقت انقلبت فيه المقاييس، و تحول فيه العمل من أجل المصلحة العامة الى استثناء، و التسيب و الهدر و المصلحة الشخصية الى قاعدة، تبرز حاجة ملحة لإستحداث الآليات التي تعيد فكر الإدارة في القطاع العام الى نصابه. و

باعتبار هذا القانون يصون مبدأ الشفافية في الحكم، فحري بنا، في معرض محاولاتنا لمحاسبة المسؤولين، أن نبني أحكامنا على معلومات دقيقة و رسمية، لا مجال لدحضها أو التملص من مندرجاتها. و نحن في جمعية نحو المواطنية دأبنا منذ سنتين و نيف، على تأسيس بوابة للمعلومات، سميناها "مرصد الآداء النيابي"، و هي موقع الكتروني، يهدف الى تزويد المواطن-الناخب بمعلومات ندعي أنها دقيقة و موضوعية، عن عمل النواب على مستويات التشريع و الرقابة و النشاط اليومي، في ما يتعلق بالسياسات العامة حصرا. لذلك فإن حماستنا لتمرير قانون الحق في الوصول الى المعلومات مضاعفة، اذ أن مندرجات القانون التطبيقية ستساهم حتما في تطوير عملنا و جعله أكثر شمولية و دقة، و بالتالي سينعكس هذا الأمر بطبيعة الحال، على مستوى الوعي في خيارات الناخبين المستخدمين للمرصد.

أود الإشارة الى أنه من خلال التجربة التي جمعتنا مع حلفائنا في الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات، برز عامل نجاح أساسي، تمثل بارادة بعض النواب، و في مقدمتهم سعادة النائب الأستاذ غسان مخيبر، الذي بادر الى اقتراح البدائل، و اضطلع بدور ريادي في مجال الربط بين هيئات المجتمع المدني و نقابات المهن الحرة و ذوي الإختصاص و المنظمات الدولية. كما أود أن أوجه الشكر الى جمعيّة المحامين والقضاة الأمريكيين مبادرة سيادة القانون، التي كان لها الفضل الكبير في دعم هذا التحرك و تنسيق و تمويل النشاطات التي رافقته.

جمعية نحو المواطنية، بالمختصر المفيد، جمعية مستقلة مدنية، لا تبغى الربح المادي، و انما تبغى ربحا على مستوى تطور و تجذر مفهوم المواطنية في لبنان، و انتظام المؤسسات و تفعيل مشاركة المواطنين في صناعة القرار. نسعى لذلك عبر استراتيجيات اربع هي الحوار، و الأبحاث، و التوعية، و الضغط و المناصرة. هي جمعية أسسها شبان و شابات لينطلقوا منها الى المواطن، و لينطلقوا معا نحو المواطنية.